

أنطوان شلحت *

عشية انتهاء "الأيام المئة الأولى"

لحكومة نتنياهو الثالثة

في أواخر حزيران / يونيو ٢٠١٣ تكون قد مضت "الأيام المئة الأولى" على الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الـ ٣٣) وهي الحكومة الثالثة برئاسة بنيامين نتنياهو، والتي بدأت ولايتها في ١٨ آذار / مارس ٢٠١٣، وتستند لأول مرة منذ فترة طويلة إلى ائتلاف من دون حزبي الحريديم (اليهود المتشددين دينياً)، يضم ٦٨ عضواً في الكنيست من الأحزاب التالية: "الليكود - بيتنا"، "يش عتيد" ("يوجد مستقبل") برئاسة يائير لبيد؛ "البيت اليهودي" برئاسة نفتالي بينت؛ "هتنوعا" ("الحركة") برئاسة تسيبي ليفني.

ووفقاً للخطوط العريضة لسياسة هذه الحكومة، كما للاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين أطرافها، فإنها ستركز على القضايا الداخلية، وخصوصاً الاقتصادية - الاجتماعية. هذا ما أكدته رئيس الحكومة في سياق الخطاب الذي ألقاه أمام الهيئة العامة للكنيست، وعرض فيه حكومته، وتعهد بإحداث تغييرات كبرى في إسرائيل تمشياً مع "تطلعات الشعب"، وفي مقدمها زيادة حجم المشاركة في تحمل العبء الوطني (ويقصد السعي لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين مختلف شرائح السكان في أداء الخدمة العسكرية وبدائلها المدنية)، والعمل على خفض غلاء المعيشة بدءاً بأسعار الشقق السكنية، مشيراً إلى أن بعض هذه القضايا قد تعرض للإهمال على مدى فترة طويلة (الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسرائيلية: <http://www.netanyahu.org.il/ar/>).

في الوقت نفسه أكد نتنياهو أن ليس في إمكانه عدم مراعاة التحديات الخارجية التي تواجهها إسرائيل، والناجمة عن التهديدات الكبيرة المترتبة بها، ولذا، فإن أولى أولويات الحكومة الجديدة ستكون حماية أمن الدولة ومواطنيها، ولا سيما أن هذه التحديات أصبحت أكبر مما هي عليه عادة، لا بل قد تكون أكبر مما كانت عليه منذ قيام الدولة، أو حتى منذ الفترات العصيبة التي مرت بها خلال العقود الأولى من استقلالها.

وقد شخّص هذه التهديدات على النحو التالي:

أولاً، إيران التي قال إنها مستمرة في سباق التسلح النووي من خلال مواصلة تخصيب اليورانيوم لإنتاج القنبلة الذرية، مشيراً إلى أنه ضمن الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، رسم أمام طهران خطوطاً حمرة باتت الآن قريبة منها، ولا يجوز السماح لها

بتجاوزها.

ثانياً، سورية "الأخذه في التفكك، والتي بدأت تخرج منها قطع أسلحة من الأشد فتكاً في العالم، وحيث تنقض المنظمات الإرهابية على هذه الأسلحة مثلما تنقض الحيوانات المفترسة على الجيفة". وشدد على أن إسرائيل ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع سقوط هذه الأسلحة في يد المنظمات "الإرهابية" (المصدر نفسه).

في المقابل، أكد نتنياهو أن الحكومة الجديدة، وإلى جانب تعاملها مع المخاطر المنبعثة من إيران وسورية وحزب الله و"حماس"، ستعمل على دفع السلام والاستقرار في المنطقة قدماً، وستبقى ملتزمة باتفاقيتي السلام المبرمتين مع مصر والأردن اللتين تشكلان برأيه مرساة الاستقرار في الشرق الأوسط ويجب الحفاظ عليهما بأي ثمن. وهي تمد يدها إلى السلام مع الجيران الفلسطينيين، بعد أن أثبتت إسرائيل مرة تلو أخرى أنها مستعدة لتقديم التنازلات في مقابل السلام.

وبموجب الاتفاقيات الائتلافية، فإن أبرز القضايا التي يبدو أن الحكومة الجديدة ستتعامل معها هي التالية:

١ - المساواة في تحمّل أعباء خدمة الدولة: احتلت هذه القضية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين "الليكود - بيتنا" و"يوجد مستقبل"، والهدف منها هو تجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية أو المدنية، وفقاً لجدول زمني واضح. وقد شكّلت لذلك لجنة وزارية برئاسة مندوب عن "يوجد مستقبل"، لتقديم مشروع قانون في هذا الشأن.

٢ - "قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي": تعهد نتنياهو في الاتفاق الائتلافي مع "البيت اليهودي" بأن تعمل الحكومة على سنّ قانون ينص على أن إسرائيل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي". وسيكون هذا القانون قانوناً دستورياً، واسمه الرسمي "قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي"، وكان قد طرحه خلال دورة الكنيست السابقة عضو الكنيست آفي ديختر، من حزب كاديما في حينه، واعتُبر أحد القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي تم طرح كثير منها في دورة الكنيست السابقة.

٣ - إدخال موضوعات تدريس أساسية إلى جهاز التعليم الحريدي: سعى حزب "يوجد مستقبل" بكل قوة من أجل الحصول على حقيبة التربية والتعليم، وهُدّد بالتوجه إلى انتخابات عامة جديدة في حال لم يتم ذلك. وفي نهاية المطاف حصل على هذه الحقيبة، والتي يتولاها المرشح الثاني في قائمة هذا الحزب الحاخام شاي بيرون. وبموجب الاتفاق الائتلافي سيعمل بيرون، في غضون الأشهر الستة المقبلة، على بلورة خطة تقضي بتدريس موضوعات أساسية مثل الرياضيات واللغة الإنجليزية في جميع المدارس الإسرائيلية الابتدائية، وهي خطة موجهة أساساً إلى المدارس الحكومية الحريدية التي لا تدرّس موضوعات كهذه فيها. كما ينص الاتفاق الائتلافي على إلغاء المقياس الذي يسمح بتقديم دعم مالي حكومي إلى مؤسسات توراتية يدرس فيها تلاميذ يهود لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، أو أنهم غير مقيمين دائمين في إسرائيل.

٤ - تغيير طريقة الحكم: تنص الاتفاقيات الائتلافية على تغيير طريقة الحكم المتبعة في إسرائيل، من خلال إدراج مشروع قانون خاص في جدول أعمال الكنيست، يبدأ سريان مفعوله في الانتخابات العامة المقبلة. وقد بادر حزب "إسرائيل بيتنا" (المتحالف مع حزب الليكود ضمن "الليكود - بيتنا") إلى تقديم مشروع قانون كهذا، صادقت عليه اللجنة الوزارية لشؤون سنّ القوانين، وصادق عليه الكنيست بالقراءة التمهيديّة في ٧ أيار / مايو ٢٠١٣. وينص أحد بنوده على ألا يتجاوز عدد وزراء الحكومة

١٩ وزيراً بمن في ذلك رئيس الحكومة، ولا يتجاوز عدد نواب الوزراء ٤ نواب، ولا يتم تعيين وزراء من دون حقيبة، وأن يتم طرح اقتراح نزع الثقة عن الحكومة في الكنيست بأغلبية ٦١ نائباً فقط، وذلك بموازاة التعبير عن ثقتهم بحكومة بديلة. كما ينص على رفع نسبة الحسم المطلوبة كي يمثل أي حزب في الكنيست، إلى ٤٪ بدلاً من ٢٪ كما هي الآن (أي من ٧٦,٠٠٠ صوت إلى ١٥٢,٠٠٠ صوت)، الأمر الذي يعني أن أي حزب لا يفوز بخمسة مقاعد على الأقل لن يكون ممثلاً في الكنيست. ورأى الباحث نير أتمور، من "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، أن مشروع القانون هذا من شأنه أن يؤدي، ضمن أمور أخرى، إلى إقصاء الأحزاب العربية إذا لم تخض الانتخابات في قائمة واحدة، وإلى إقصاء فئات اجتماعية مهمشة.^١

٥ - العملية السياسية: احتلت هذه العملية مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين "الليكود - بيتنا" و"الحركة"، لكنها كانت هامشية في الاتفاق مع "يوجد مستقبل"، ولم يتم ذكرها قط في الاتفاق مع "البيت اليهودي".

وجرى التطرق إلى العملية السياسية في الاتفاق مع "يوجد مستقبل" في ثلاثة أسطر فقط، جاء فيها: "ستعمل الحكومة لدى تأليفها على استئناف العملية السياسية [مع] الفلسطينيين. وسينضم إلى اللجنة الوزارية الخاصة لشؤون عملية السلام مع الفلسطينيين برئاسة رئيس الحكومة، والتي تم إقامتها بموجب الاتفاق مع حزب الحركة، مندوب عن كتلة "يوجد مستقبل" يعينه رئيس الكتلة".

أما الخطوط العريضة للحكومة، فتطرق إلى هذه العملية من خلال البندين الثاني والرابع. ونص البند الثاني على أن "الحكومة ستسعى لاتفاق سلام مع الفلسطينيين، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية تنهي النزاع معهم. وفي حال التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، فإنه سيُطرح على الحكومة والكنيست لإقراره، وسيُطرح، إذا ما دعت الحاجة، في استفتاء شعبي بموجب القانون". وورد في البند الرابع أن "الحكومة ستدفع العملية السياسية قدماً، وستعمل على دفع السلام مع جيراننا إلى الأمام، من خلال الحفاظ على المصالح الأمنية والتاريخية والقومية لدولة إسرائيل" (الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسرائيلية: <http://www.netanyahu.org.il/ar/>).

٦ - قانون "تسوية سكن البدو في النقب": نص الاتفاق بين "الليكود - بيتنا" و"البيت اليهودي" على دفع قدماً عملية سنّ مشروع القانون الذي أعده الوزير السابق بني بيغن استناداً إلى "خطة برافر" التي ترمي إلى ما يسمى "تسوية قضية سكن المواطنين البدو في منطقة النقب"، وقد صادقت اللجنة الوزارية لشؤون سنّ القوانين في ٦ أيار / مايو ٢٠١٣ عليه. وهو ينص على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي العربية في النقب، وعلى هدم عشرات القرى البدوية غير المعترف بها، ونقل عشرات آلاف السكان منها. وجاءت هذه المصادقة بعد إضافة ثلاثة تحفظات جديدة على مشروع القانون الأصلي: الأول، تحديد وتقليص المنطقة التي سيتم منح المواطنين البدو أراضي بديلة فيها، وإرفاق خريطة واضحة ومفصلة بشأن هذه المنطقة؛ الثاني، تقليص المدة الزمنية المحددة لتنفيذ مشروع القانون بعد إقراره من خمسة أعوام إلى ثلاثة أعوام؛ الثالث، تعيين وزير البناء والإسكان أوري أريئيل ("البيت اليهودي") مشرفاً عاماً من طرف الحكومة على تنفيذ القانون. وأثارت المصادقة على مشروع القانون غضباً عارماً في أوساط قادة المواطنين البدو في النقب. وأصدر "مركز عدالة القانوني" بياناً أكد فيه أن المصادقة على مشروع القانون تشكل ذروة خطرة في المحاولات التي تقوم بها الحكومة، وترمي إلى سحب الشرعية من المواطنين البدو خاصة، والمواطنين العرب عامة. ("هآرتس"، ٧/٥/٢٠١٣، نقلاً عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية" في موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية).

زيارة أوباما

بعد يومين من تولي حكومة نتنياهو الثالثة مهماتها، استقبلت إسرائيل رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما الذي قام بأول زيارة رسمية لها بصفته هذه. وكان رئيس الحكومة قد اعتبرها فرصة "لإبداء الشكر والعرفان على تعميق الشراكة الأمنية والاستراتيجية والاستخباراتية بين الولايات المتحدة وإسرائيل على مدى الأعوام الأربعة الأخيرة، وعلى استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل للتعامل مع حاجاتها الأمنية الهائلة، وخصوصاً أن الولايات المتحدة نفسها تواجه حالياً صعوبات اقتصادية بالغة الشدة... وللتعبير عن تقدير الدعم (الأميركي) لمنظومة "القبة الحديدية" (المضادة للصواريخ)، وحماية إسرائيل في الأمم المتحدة، وغير ذلك من الأمور الكثيرة التي لا يمكن تقديم التفاصيل عنها جميعاً" (من خطاب نتنياهو لى عرض حكومته على الكنيست).

وتشير تقديرات متطابقة في إسرائيل إلى أن زيارة الرئيس الأميركي شكلت محطة مهمة للغاية في تاريخ العلاقات الخاصة الأميركية - الإسرائيلية، لكنها لم تؤدِّ إلى حل الخلافات في الرأي بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن موضوعات حيوية مثل المسألة الفلسطينية، والملف النووي الإيراني. وبرأي السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة مايكل أورن، فإن سبب كونها محطة مهمة يعود أكثر من أي شيء آخر، إلى "اعتراف أوباما بالفكرة الصهيونية، وشرعية الدولة اليهودية... وعدم تركه أي فرصة سانحة في أثناء الزيارة إلا وأكد فيها أن إسرائيل هي دولة قومية للشعب اليهودي، وأن الولايات المتحدة هي حليفها الأبدي" (نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٦/٣/٢٠١٣).

وبموجب تقديرات "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب،^٢ فإن الزيارة أثبتت أن الولايات المتحدة ليست في وارد التخلي عن منطقة الشرق الأوسط، كما أن تصريحات أوباما ووزير خارجيته جون كيري تؤكد إصرار الإدارة الأميركية على أن تكون ضالعة بصورة فاعلة في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، الأمر الذي عبّر عن نفسه، ضمن أمور أخرى، من خلال إعلان بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية أن كيري ينوي أن يزور إسرائيل والسلطة الفلسطينية كل أسبوعين على مدار فترة تتراوح ما بين ٣ و٦ أشهر، وذلك بهدف تمهيد الأجواء لاستئناف المفاوضات بينهما ("معاريف"، ٣/٤/٢٠١٣).

علاوة على هذا، أشير إلى أن الزيارة ساهمت في ترميم العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا، في إثر قيام نتنياهو في آخر يوم منها بتقديم اعتذار إسرائيلي رسمي إلى تركيا "عن الأخطاء العسكرية التي ارتكبت خلال عملية السيطرة على السفينة مافي مرمرة (التي كانت متجهة إلى قطاع غزة) في أيار / مايو ٢٠١٠". وقد جرى خلال ذلك التشديد على أن ما أتاح إمكان تطور من هذا القبيل هو: أولاً، قبول تركيا هذا الاعتذار؛ ثانياً، تقارب المواقف بين الدولتين على خلفية مواجهتهما الآن خطر تصدع سورية، والانعكاسات المترتبة على ذلك بالنسبة إلى أمنهما القومي.^٣

ومن وجهة نظر السفير الأميركي لدى إسرائيل دانييل شابيرو، فإن أوباما وجّه إلى إسرائيل عبر زيارته هذه رسالة واضحة فحواها: "ما دامت الولايات المتحدة موجودة، فإن إسرائيل لن تكون وحدها" ("يسرائيل هيوم"، ١٥/٤/٢٠١٣، نقلاً عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية"). وترجمت هذه الرسالة لاحقاً بصفقة سلاح أميركية جديدة لإسرائيل أعلنها وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل في أثناء زيارته الرسمية للقدس في ٢١ نيسان / أبريل ٢٠١٣، وهي تشمل بيع سلاح الجو الإسرائيلي طائرات تزويد بالوقود في الجو من طراز KC-١٣٥، وطائرات شحن من طراز V-٢٢، وهي طائرات شحن ضخمة لكنها تعلق وتهبط مثل المروحيات وضرورية لقوات الكوماندوس التي

تعمل في أماكن بعيدة، وادارات متطورة للطائرات من طراز EASA، وقنابل ذكية، مؤكداً أنها "رسالة واضحة إلى طهران لوقف برنامجها النووي وسعيها للحصول على سلاح نووي" ("إسرائيل هيوم"، ٢٢/٤/٢٠١٣، نقلاً عن) نشرة "مختارات من الصحف العبرية".

واللافت أنه فيما يتعلق بالملف الإيراني، فإن أوباما وغيره من المسؤولين الأميركيين يؤكدون أن منع طهران من الحصول على السلاح النووي يشكل هدفاً مشتركاً للولايات المتحدة وإسرائيل، مع تأكيد أن إسرائيل دولة مستقلة، وأنها هي التي تقرر كيف تدافع عن نفسها. وفي المقابل يؤكد نتنياهو أن إسرائيل تتمتع عالياً بالجهود التي تبذلها الأسرة الدولية لكبح البرنامج النووي الإيراني، لكنها لا تنوي أن تسلّم مصيرها إلى أي جهة حتى لو كانت أفضل صديق لها. ويأتي هذا كله بموازاة إعلان رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال بني غانتس، أن الجيش الإسرائيلي يمتلك القدرة على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية بمفرده ("يديعوت أحرونوت"، ١٧/٤/٢٠١٣).

ما بين "يوم الاستقلال" و"يوم القدس"

احتفلت إسرائيل في ١٦ نيسان / أبريل ٢٠١٣ بذكرى مرور ٦٥ عاماً على قيامها. وقررت الحكومة الإسرائيلية أن يكون الموضوع المركزي لهذه الذكرى هو "الميراث القومي"، وذلك بهدف "تعظيم وإكساب وحفظ كنوز الثقافة القومية للأجيال المقبلة" (قرار الحكومة الإسرائيلية في ٢/١/٢٠١٣، الموقع الإلكتروني لرئيس الحكومة الإسرائيلية: <http://www.netanyahu.org.il/ar/>).

وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الكنيست الجديد يولي إدلشتاين ("الليكود - بيتنا") في هذه المناسبة، قال إنه ما زالت ثمة حاجة إلى "الاستمرار في ترسيخ الصهيونية داخل إسرائيل وخارجها"، كون الصراع ما زال يدور على الاعتراف بالدولة اليهودية التي لا يزال وجودها غير بديهي على الرغم من أنها تحتفل باستقلالها منذ ٦٥ عاماً (الموقع الإلكتروني للكنيست: www.knesset.gov.il/main/arb/home.asp).

وكرر هذا الأمر رئيس الحكومة في الأول من أيار / مايو ٢٠١٣، قائلاً إن "النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني لا يدور على أرض، ولا تعود جذوره إلى سنة ١٩٦٧، وإنما على مجرد قيام الدولة اليهودية، كون الفلسطينيين لا يرغبون في الاعتراف بإسرائيل دولة الشعب اليهودي، وكذلك على مستقبل كل من حيفا وعكا ويافا وعسقلان". وشدد على أن إسرائيل يجب أن تنقل إلى العالم أجمع رسالة فحواها أن الهدف من التسوية بينها وبين الفلسطينيين ليس إقامة دولة فلسطينية فحسب، بل الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية أيضاً ("معاريف"، ٢/٥/٢٠١٣). وقد جاءت أقواله هذه غداة إعلان وفد الجامعة العربية، عقب اجتماعه بوزير الخارجية الأميركية كيري في واشنطن، أن هذه الجامعة مستعدة للموافقة على إجراء تعديلات حدودية طفيفة على خطوط ١٩٦٧ من خلال تبادل أراضٍ متفق عليها بين إسرائيل والفلسطينيين ("هآرتس"، ٢/٥/٢٠١٣).

ولدى الاحتفال في ٥ أيار / مارس ٢٠١٣ بمناسبة الذكرى الـ ٤٦ لـ "يوم القدس" بموجب التقويم العبري (الذي يصادف يوم احتلال القدس الشرقية خلال حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ واتخاذ قرار يقضي بضمها إلى إسرائيل)، عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً في "متحف هيرتسل" في المدينة أكد نتنياهو في مستهله أن حكومته تقوم في الوقت الحالي بتطوير دولة اليهود في القدس، وذلك من أجل تأمين مستقبلها وضمان وحدتها. وقبل هذا الاجتماع قام بافتتاح شارع جديد يمر في بلدة بيت حنينا المتاخمة للقدس الشرقية يحمل اسم والده البروفسور بن تسيون نتنياهو. ويربط هذا الشارع

بين مستوطنتي "بسغات زئيف" و"نفي يعقوب" وبين شارع "بيغن ٤٤٣" الذي يؤدي إلى تل أبيب والقدس الغربية. وقد ألقى كلمة جاء فيها أن ما يجري في القدس هو "عمل منهجي ومستمر يهدف إلى وصل القدس مع ذاتها ومع سائر أنحاء البلد."

ووفقاً لصحيفة "هآرتس" (٢٠١٣/٥/١٠) فإن هذا الشارع هو جزء من شبكة شوارع شبيهة أُخرى قد تكون القشة التي تكسر ظهر حل الدولتين، كونها تحول دون تقسيم المدينة في المستقبل حتى بحسب خطة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون التي تنص على أن تبقى الأحياء اليهودية في القدس الشرقية (المستوطنات) خاضعة لسيطرة إسرائيل، وأن تصبح الأحياء الفلسطينية تحت سيطرة الدولة الفلسطينية المنشودة.

ونقلت الصحيفة عن العقيد شاؤول أريئيلي، أحد أعضاء "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن" الذي يضم كبار ضباط الاحتياط، قوله إن شق الشارع المذكور يخرق سياسة غير معلنة اتبعتها إسرائيل منذ أعوام طويلة، وفحواها الحفاظ على إمكان تقسيم المدينة في المستقبل، وبموجبها تم حتى الآن "تطوير" المستوطنات الإسرائيلية شرقي القدس من خلال الحفاظ على الفصل بينها وبين الأحياء الفلسطينية، والحفاظ بصورة منفصلة على التواصل الجغرافي بين الأحياء الفلسطينية وعلى التواصل الجغرافي بين المستوطنات. ■

المصادر

- ١ نير أتمور، "رفع نسبة الحسم في إسرائيل: الدلالات والتداعيات المحتملة"، الموقع الإلكتروني لـ "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" <http://en.idi.org.il/home-page/> (The Israel Democracy Institute)
- ٢ معهد أبحاث الأمن القومي: موجز استنتاجات وتوصيات طواقم التفكير المقدم إلى المؤتمر السنوي السادس للمعهد الذي عُقد في ٢٢ - ٢٣ نيسان / أبريل ٢٠١٣ بعنوان "بيئة استراتيجية متغيرة تتطلب تفكيراً خلاقاً"، في الرابط الإلكتروني التالي:
[http://www.inss.org.il/events.php?cat=528&incat=&read=11308.](http://www.inss.org.il/events.php?cat=528&incat=&read=11308)
- ٣ غاليا لندنشتراوس، "هل وصل الربيع؟ عن تسخين العلاقات بين إسرائيل وتركيا"، "مباط عال"، العدد ٤١٥، ٢٤ آذار / مارس ٢٠١٣ (نقلًا عن نشرة "مختارات من الصحف العبرية"، ٢٧/٣/٢٠١٣).